



ماس يصدر ملحقاً خاصاً بالمراقب الاقتصادي حول هدف التنمية المستدامة الخاص بالعمل اللائق  
قسيس: التنمية المستدامة تعنى بأبعاد الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية  
وتضع الإنسان محوراً لها

أصدر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) اليوم ملحقاً خاصاً بالمراقب الاقتصادي حول (توفير العمل اللائق) في السياق الفلسطيني، أعده في إطار برنامج بحثي نفذه المعهد بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبتنظيم من منظمة العمل الدولية بهدف لتطوير قسم سياسات العمل والتشغيل في المراقب الاقتصادي الربعي. و"توفير العمل اللائق" هو الهدف الثامن من "أهداف التنمية المستدامة 2016-2030" السبعة عشر والتي أقرتها الأمم المتحدة وتشمل التنمية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية، مدعومة بالحكم الرشيد. وقد شارك في إعداد الملحق مجموعة من الباحثين، برئاسة د. سامية البطمة من جامعة بيرزيت، والباحثان أروى أبو هشيش ووفاء البيطاوي، و أ. رجا الخالدي، منسق البحوث في المعهد.

وأشار المدير العام للمعهد د. نبيل قسيس إلى أهمية هذا الملحق والذي يقدم مراجعة لأداء المؤشرات الخاصة بالهدف الثامن والذي يعنى بالنمو الاقتصادي والعمل في السياق الفلسطيني، ويتناول التقاطع بين الهدف الثامن والإستراتيجيات الوطنية ويقدم اقتراحات حول استراتيجيات يمكن أن تحقق مقاصد هذا الهدف. وما يمكن استخلاصه من هذه المراجعة هو أن الوضع الفلسطيني يعاني من مشاكل عديدة فيما يتعلق بمقاصد الهدف الثامن. "قالنمو الاقتصادي متأرجح، والبطالة مرتفعة، ومشاركة النساء في سوق العمل منخفضة، والأجور الحقيقية تتراجع، وإصابات العمل مرتفعة، ومشاركة العمال في النقابات العمالية ضعيفة، وفي نفس الوقت نجد أكثر من 60% من العمال يصنفون على أنهم عمالة غير منتظمة، ومعدلات الفقر مرتفعة خاصة في قطاع غزة". وشدد قسيس على أن هذا الوضع المتأزم يدعو لصياغة سياسات وطنية عاجلة لمعالجة تراجع المؤشرات الاقتصادية من خلال وضع أولويات اقتصادية والتركيز على قطاعات معينة يمكن لنجاحها أن يصبح رافعة للاقتصاد ككل.

ويؤكد فريق البحث في معرض التقرير على أن هذه القضايا تصبح أكثر تعقيداً عندما لا تتحسن المؤشرات بل تتراجع مع مرور الزمن، خاصة فيما يتعلق ببطالة النساء، وتراجع أجورهن الحقيقية، ولجوء العمال في العمالة غير المنتظمة. وحاول فريق البحث رسم الاتجاه السياساتي العام المطلوب، مؤكداً على ضرورة قيام الجهات الحكومية والشريكة المعنية بقضايا سوق العمل بالالتزام بما وضع من مؤشرات كمية للأداء المرغوب والمعقول في الفترة 2020-2030، ومراجعتها سنوياً للتأكد من ملائمتها وواقعيتها بحسب تطورات الوضع الاقتصادي والسياسي العام.

وتتلخص التوصيات السياساتية التي قدمها الملحق في ضرورة بناء رؤية تنموية ذات أولويات قطاعية محددة، وربط الأولويات الاقتصادية التنموية بمخرجات التعليم، ومعالجة التراجع في محددات العمل اللائق، والاستثمار في رأس المال الاجتماعي، ودراسة آليات التكيف والتعامل مع واقع الأزمة وتطويرها، وأخيراً الاستفادة من الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية وتجارب الدول الأخرى.

يذكر أن هذا الملحق هو الأول ضمن هذا المشروع البحثي، وسيقوم المعهد قريباً بنشر ملحق ثاني حول تنبؤات أداء سوق العمل الفلسطيني لعام 2019.

للاطلاع على الملحق (1)، اضغط [هنا](#)